

رسالة من أمين القدس، روجي الخطيب، إلى وزير الاعلام والثقافة الأردني،
صلاح أبو زيد، يسرد فيها الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة
على الآثار العربية والاسلامية في القدس*

(محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية)

عمان، 1968/10/3

معالي وزير الاعلام والثقافة المحترم،

تحية وبعد، أغتنم فرصة وجود سعادة الميجر جنرال الدكتور كارل بيرنز، القيم الدولي على الآثار في البلاد العربية، في عمان هذا الأسبوع، وأرفع لمعالكم المذكرة التالية، بخصوص الاعتداءات الإسرائيلية على الآثار العربية والاسلامية في القدس، للتلف بوضعها تحت تصرف سعادة القيم بقصد دراستها وتحويلها لزميله في الجانب الثاني من الأراضي العربية المحتلة من القدس ليقوم هو الآخر، من طرفه، بتقديم مطالعاته بشأنها إلى رئاسته في منظمة اليونسكو مع نسخ عنها للسكربتير العام لهيئة الأمم المتحدة.

1- كانت الحكومات المتعاقبة على حكم القدس، وآخرها الانتداب والحكم العربي الأردني، تتقيد وتتمسك بتواصي رجال الآثار وتنظيم المدن والهندسة، باستمرار صيانة معالم الأبنية داخل أسوار مدينة القدس وخارجها بصورة عامة، والأماكن الدينية والتاريخية وذات التراث القومي منها بصورة خاصة. وتطبيقاً لهذه التعليمات كانت الأوامر العسكرية أولاً، ثم الإدارية منها ثانياً، تصدر بالتتابع في كل العهود التي مرت، تأمر بعدم إجراء تغييرات على شكل وطراز هذه الأبنية، والاستمرار بصيانتها، لحفظها حية على مر الأجيال، تظهر تطور البناء في القدس، وتحكي تاريخ كل دار وكل جزء منها للأجيال الحاضرة والقادمة.

2- واستطرداً مع هذه القاعدة، كان أول عمل لجأ إليه الحاكم العسكري البريطاني عند احتلالهم للقدس، أن أصدر منشوراً عسكرياً في سنة 1918، حرم فيه على سكان القدس إجراء أي تغيير أو هدم أو إصلاح لأي بناء في مدينة القدس، وضمن دائرة قطرها (2500) متر من مركز باب العمود (باب دمشق) في وسط المدينة (صفحة 4 من كتاب كندل

* المصدر: جورج خوري نصر الله، جمع وتصنيف، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1970)، 763-765.

- المسمى: "Jerusalem City Plan, 1948") حرم أي تغيير على أبنية القدس دون الحصول على تصريح خطي بذلك من السلطات القائمة.
- 3- وتوصلاً لأفضل النتائج لصيانة معالم البناء، القديم منه وذات العلاقة بالقرون الوسطى بصورة عامة، استقدمت حكومة الانتداب أصحاب الاختصاص من مهندسي التنظيم وعلماء الآثار ووضعوا الأنظمة والقوانين الصارمة والدقيقة للحيلولة دون إجراء أي تغيير على معالم البناء أو إزالة أي بناء في مدينة القدس، وخاصة داخل الأسوار منها.
- 4- ولقد حافظ الحكم العربي الأردني الهاشمي على تطبيق هذه القوانين بشدة، مما أثار إعجاب كافة رجال الآثار والتنظيم وزوار المدينة باستمرار.
- 5- وكما كانت خيبة الآمال كبيرة، إذ شاهدنا بعد الاحتلال الإسرائيلي مباشرة، وفي حزيران (يونيو) سنة 1967 بصورة أدق، رجال جيشهم يقومون بهدم قسم من حي كبير داخل السور، وقرب الحائط الغربي من الحرم الشريف، ويزيلون في أقل من يومين (135) داراً حجرية ومسجداً إسلامياً تحمل طابع أبنية القرون الوسطى وذات طرز إسلامية شمالي إفريقية، كلها عامرة وصحية ومسكونة بلا أقل من 650 شخصاً.
- لقد أزيلت هذه الأبنية دونما اعتبار لقيمتها التاريخية والدينية والهندسية، وادعى الإسرائيليون يومها غروراً وبهتاناً، أنها بيوت خربة، وأن إزالتها لها، هي لتجميل المنطقة.
- 6- وفي نيسان (أبريل) 1968، أصدرت السلطات الإسرائيلية المحتلة، أمراً إدارياً يقضي باستملاك ما مساحته (116) دونماً مربعاً من الأراضي والأماكن داخل سور المدينة أيضاً، حسب الخارطة المرفقة.
- 7- هذه المساحة الجديدة، تحتوي على ما يقرب من (595) داراً عربية إسلامية، تتألف أكثرها من طابقين وثلاثة مبنية بالحجر القدسي المشهور، يرجع تاريخ بناء معظمها إلى ما يقارب من (800) عام، وتضم هذه الأبنية (12) عمارة تخص أوقاف المسجد الأقصى، كما تضم (99) عمارة تخص أوقاف مسلمي شمالي إفريقية و(354) عمارة وقفية تخص عائلات مسلمي القدس، والباقي (130) عمارة ملك شخصي تخص عائلات من عرب القدس.
- 8- ومن بين عمارات الوقف الإسلامي توجد زاوية ومسجد لاتباع المذهب الإسلامي الشافعي تسمى الزاوية الفخرية، كما توجد زاوية أخرى لمسلمي شمالي إفريقية اسمها "زاوية أبو مدين الغوث" وكلا الزاويتين مهددان الآن بالهدم، بالإضافة إلى الأبنية الملاصقة والتابعة لها. واني أرفق صورتين، تبين الأولى منهما مجموعة من الأبنية الملاصقة للحرم الشريف من جهة الغرب، وتضم الزاوية الفخرية المشار إليها آنفاً، وتظهر واضحة مساحة واسعة أصبحت فراغاً، وكانت قبلاً مليئة بالأبنية الحجرية التي جرى هدمها مؤخراً، كما تظهر بعض الحجارة من تلك الأبنية، لم تنقل بعد. وفي الصورة الثانية، تظهر مرحلة أخرى من

- مراحل الهدم، حيث يظهر بوضوح أن قسماً من الأبنية التي كانت ظاهرة في الصورة الأولى، لم تعد ظاهرة في الثانية، وتظهر محلها سيارة تنقل الهدم الذي تم حتى تاريخ أخذ الصورة في شهر تموز (يوليو) سنة 1968، ولدى التدقيق في الصورة تبين للعالم بطبيعة المحيط أن السيارة تقف تماماً عند مدخل الحرم الشريف المسمى بحارة المغاربة، وتظهر خلفها مباشرة قبة مسجد الصخرة المشرفة وإحدى مآذن الحرم الشريف.
- 9- إن الهدم ما زال مستمراً، وكل الدلائل تشير إلى أن الإسرائيليين ماضون في إزالة باقي الأبنية الملاصقة للحرم الشريف، ومن جملتها الزاوية الفخرية وباقي الأبنية الملاصقة والتابعة لها. وكل الدلائل تشير إلى أنهم بعد انتهائهم من هذه العملية سينتقلون إلى هدم باقي الأبنية الغربية والتي يضمها أمر استملاكهم الجديد المشار إليه آنفاً.
- 10- ومن أبرز ما تضمنه تلك الأبنية، بعض المدارس الإسلامية المبنية في عهد المماليك من الحجر المصقول الأحمر والأسمر، ومن جملتها المدرسة الطشتومية، وأخرى بناها الظاهر بيبرس في باب السلسلة، والمعروفة باسم (قصر الامام)، ومن جملة الأبنية المهتدة أيضاً سوق كامل من أسواق القدس الحجرية ذات الطابع التاريخي الأثري، يسمى سوق حي السلسلة، وينتهي بأخر في وسط المدينة، له شهرة أثرية وهندسية وتاريخية ويسمى بسوق "الباشورة" وكلاهما مهدد بالهدم أيضاً.
- 11- ولقد جزع علماء الآثار الأجانب في القدس، من هذه الاجراءات، وعلمت أن إحدى مؤسساتهم في المدينة باشرت مؤخراً بتصوير جميع هذه الأبنية، توطئة لتقديم دراسة عملية وأثرية وتاريخية عنها، سيكون لها ولا شك، الأدلة الواضحة على كشف ما يقترفه الحكم الإسرائيلي المحتل من اعتداءات متوالية على معالم البناء والهندسة والحضارة في القدس، وما يهدف من تصميم على تغيير معالم المدينة، وإزالة الآثار العربية والإسلامية فيها تدريجياً وإنشاء أبنية يهودية إسرائيلية مكانها.
- 12- ويحز في قلب كل محب للثقافة والعلم أن يرى إحدى المدارس المخصصة لتعليم بنات الحي العرب وتتسع لحوالي (300) منهن، أن يرى هذه المدرسة قد تحولت، تحت الحراب الإسرائيلية إلى محكمة دينية إسرائيلية، مخالفين بذلك نصوص اتفاقية لاهاي المؤرخة 1954/5/14 والتي تحرم على سلطات الاحتلال تغيير صفات الأماكن الثقافية، واني أرفق نسخة من صورة للمدرسة بعد تحويلها إلى محكمة، تحمل يافطة باللغة العبرية تشير إلى وجود المحكمة الدينية العليا لإسرائيل في هذه البناية.
- 13- لقد أنكر ممثل إسرائيل في مجلس الأمن، أثناء مناقشة قضية القدس في شهر أيار (مايو) سنة 1968، هدم القوات الإسرائيلية لمسجدين اسلاميين في حي المغاربة، وادعى أولاً أنه لم يكن هنالك مساجد في الحي، وخاصة بين الأبنية التي هدموها في حزيران (يونيو) سنة 1967، وعندما فاجأه المندوب الأردني في اليوم الثاني بتقرير ملكي صادر عن حكم الانتداب البريطاني سنة 1930 عن قضية البراق وحائط المبكى، مرفق بمخطط لموقع

البراق والمبكى، وفي القسم الجنوبي منه موقع مكتوب عليه بالانجليزية (مسجد) عندما فاجأه المندوب الأردني بالخارطة الرسمية وأمام مجلس الأمن، لم يجد أمامه بداً من انكاره للهدم، وقال بصلافة ان المساجد ما زالت قائمة وعرض على المندوب الأردني دعوة شخصية لزيارة القدس والتأكد من وجود هذه المساجد، وبعثاً حاول المندوب الأردني افهامه أو اقناعه بأن هذين المسجدين أصبحا ولا أثر لهما، وأنهما هدمتا مع إلى 135 داراً التي أزيلت بالجرافات الإسرائيلية في حزيران (يونيو) سنة 1967، وعندها اضطر المندوب الأردني للطلب من توجيه الدعوة إلى أحد مراقبي هيئة الأمم ليقوم بهذه المهمة.

معالي الوزير،

14- إن وجود مفوض دولي للمحافظة على الآثار في الأراضي المحتلة، يسمح بالكشف على مثل هذه الحالة وغيرها، وأعتقد أنه لدى استلامه نسخة من هذه المذكرة، سيكون بإمكانه الكشف على جميع المنطقة بما فيها الأماكن التي هدمت والتي هي بطريق الهدم، وأعتقد أنه إذا لم يجد لنفسه مانعاً من الاتصال بإخواننا المسؤولين عن الأوقاف الإسلامية مثل أصحاب الفضيلة والسادة:

1- الشيخ حلمي المحتسب، رئيس الهيئة الإسلامية - القدس.

2- الشيخ سعد الدين العلمي، مفتي القدس.

3- الشيخ سعيد صبري، قاضي القدس الشرعي.

4- السيد حسن طهبوب، مدير الأوقاف العام - القدس.

فإنهم جميعاً، أو أي منهم، مستعد لمرافقة سعادة القيم هناك، وإطلاعه على جميع هذه المخالفات.

معالي الوزير،

15- إن جميع الأبنية التي هدمت، والتي ما زالت تنتظر دورها في الهدم، هي في حالة عمار ومستملكة للمرافق الصحية، وكانت تتمتع بقسط وافر من النظافة باستمرار، وأن أي ادعاء بأنها تشكل أبنية خربة، هو ادعاء باطل، يراد به تضليل العالم الخارجي، وإيجاد مبرر للاستيلاء عليها.

هنالك مجموعة من الأبنية، هي فعلاً مهدومة، بفعل قتال سنة 1948، تخص العرب واليهود معاً، وهذه بحاجة إلى إعادة بناء، لا إلى اغتصاب، لكونها مهدومة. تلك الأبنية، تشكل جزءاً

فقط من الأبنية العربية التي جرى استملاكها. وقد بدأت بعض العائلات من أصحابها بإعادة بناء أقسام منها، حسب توفر المال لديهم، وكانوا سائرين في برنامجهم تدريجياً، معيدين للأبنية طرازها من المعمار العربي القديم حسب شروط البناء في أمانة القدس. إن معظم الأبنية القائمة عامرة، وكلها الآن مهددة بخطر الهدم.

معالي الوزير،

إن هذه الأبنية هي جزء من تاريخ القدس، ومن الأثر العربي والاسلامي فيها، وأن أي جزء أو دار أو طريق فيها، يحكي ويمثل جانبا من جوانب الثقافة والعلم والتاريخ في المدينة.

إن إسرائيل تحاول أن تقضي على هذا التراث وهذا التاريخ بجرافاتها ومعاول هدمها، ونحن لا يسعنا الا أن نستصرخ الضمير العالمي، حكوماته، ومنظماته، وهيئاته الثقافية والأثرية والدينية، للمطالبة بالكشف السريع على مواقع أثارنا وما تحويه من تراث يجب الحفاظ عليه، أسوة بالآثار والأبنية القديمة من كل دولة وقطر.

معالي الوزير،

أنقلوا هذه الصرخة إلى سكرتير عام هيئة الأمم، وإلى مدير عام اليونسكو، وإلى كل مؤسسات الآثار في العالم، ليطالبوا معنا بوقف هذه الموجة من الاعتداءات على القدس، وتاريخ القدس، وذخائر القدس، والسلام عليكم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>